

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/٥٨٦

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشة , جميل زريقات , محمد عثمان , محمود دهشان

التمييز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

التمييز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣٠ , قدم التمييز هذا التمييز , وذلك للطعن بالحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧ في القضية رقم ٢٠٠/٣٣٥ والقاضي بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم (التمييز ضده) من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦, ٧٠, ٧٦ عقوبات الى جنة الايذاء خلافاً لاحكام المادة ٣٣٤ عقوبات , ولكونها مشمولة باحكام قانون العفو العام وعملاً باحكام المادة ١/٣٣٧ من الاصول الجزائية اسقاط دعوى الحق العام عن التمييز ضده ومصادرة السلاح المضبوط .

ويتلخص التمييز بسبب واحد :

١ - اخطأت محكمة الجنايات الكبرى , بالنتيجة التي توصلت اليها ذلك ان استمرار التمييز ضده باطلاق النار باتجاه المجني عليه واصابته في مواقع خطيرة من جسمه يدل على ان نيته اتجهت الى ازهاق روح المجني عليه , وليس كما ذهب اليه المحكمة .

لهذا السبب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز .
 وبتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٥ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يطلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز واجراء المقتضى القانوني .
 وبتاريخ ٢٠٠٠/٦/٥ قدم المميز ضده لائحة جوابية يطلب فيها رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد الاطلاع على الاوراق ، والتدقيق فيها ، والمداولة قانوناً ، نجد ان وقائع هذه الدعوى تتلخص وكما ورد باسناد النيابة العامة ، انه وعصر يوم ٩٧/١٠/٢٩ ، واثناء ان كان الظنين يركبان في سيارة ، تعود للظنين في مدينة معان ، شاهدا سيارة مرسيدس تحمل لوحة سعودية تقف امام احد البقالات ، فتوقف الظنين وتوجه الى تلك السيارة وقام بسحب مفاتيحها ، وقد تبين بان هذه السيارة تعود للمتهم () وقد تمكن الظنين من اخذ السيارة رغماً عن ارادة المتهم وقاما بوضعها في كراج يعود لاحد الاشخاص ، بعد ان قام الظنين باشهار مسدسه غير المرخص على المتهم واطلق منه عيارين ناريين في الهواء لارهابه ، واثناء عودة الظنين الى منازلهما بحدود الساعة العاشرة ليلاً ، صادفتهما سيارة سعودية بداخلها المتهمين () وقاموا بايقافهما واشهروا اسلحة نارية باتجاههما واطلقوا منها عيارات نارية ، حيث اصيب الظنين عدة اعيرة نارية وتم اسعافه للمستشفى وقدمت الشكوى وتمت الملاحقة .

وقد احالت النيابة العامة المتهم الى محكمة الجنايات الكبرى بتهمة الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ ، ٧٠ ، ٧٦ من قانون العقوبات .

وبعد اجراءات المحاكمة ، قررت محكمة الجنايات الكبرى وبتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧ ، تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم الى جنحة الايذاء خلافاً لاحكام المادة ٣٣٤ عقوبات بدلاً من جنابة الشروع بالقتل خلافاً لاحكام المواد ٣٢٦ ، ٧٠ ، ٧٦ عقوبات ، وحيث ان هذه الجنحة بوصفها المعدل قد تمت بتاريخ ٩٧/١٠/٢٩ فتكون مشمولة باحكام قانون العفو العام رقم ٦ لسنة ٩٩ وعملاً باحكام المادتين ١/٣٣٧ من الاصول الجزائية والمادة الثانية من قانون العفو العام اسقاط الدعوى

عن المتهم ومصادرة السلاح المضبوط والافراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً او محكوماً للدع
آخر .

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى , بهذا القرار , فطعن به تمييزاً ,
طالباً نقضه وللأسباب الواردة بلائحة تمييزه .
وبتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٥ , قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية , طلب فيها قبول التمييز
شكلاً , وفي الموضوع نقض القرار المميز واجراء المقتضى القانوني .

وبتاريخ ٢٠٠٠/٦/٥ , قدم المميز ضده , لائحة جوابية يطلب فيها . رد التمييز وتأييد
القرار المميز .
وعن سبب التمييز الوحيد , ومفاده , اسناد الخطأ لمحكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي
توصلت اليها .

بعد التدقيق في كافة اوراق الدعوى , والبيانات المقدمة والمستمعة فيها , نجد ان محكمة
الجنايات الكبرى , قد استندت في حكمها المميز القاضي بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من
جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد ٣٢٦ , ٧٠ , ٧٦ عقوبات الى جنحة الايذاء خلافاً
لاحكام المادة ٣٣٤ عقوبات الى خلاف ما هو ثابت في الاوراق . وحصلت فهماً للافعال المسندة
للمميز ضده/ المتهم خلافاً للثابت فيها . وكانت النتيجة التي توصلت اليها مبنية على استخلاص
غير سائغ ومقبول مما انتهى بها الى اقامة قضائها على اسباب واقعية وقانونية خاطئة .

وحيث تجد محكمتنا ان الافعال التي اقدم عليها / المتهم المميز ضده وهي اقدمه وآخر
على اطلاق النار من سلاح الكلاشنكوف غير المرخص الذي كان بحوزته باتجاه الظنين
اثناء جلوس الاخير داخل السيارة واصابته بستة اعييره ناريه في صدره وبطنه وان هذه
الاصابات كانت في موقع خطير في جسمه, فإن نية المتهم كانت متجهة الى ازهاق حياة المجني
عليه , لانه في جناية القتل يعتد بالاستدلال على النية من السلاح المستخدم وهل هو سلاح قاتل
بطبيعته ومكان الاصابة وهذان متوفران في فعل المتهم .

وعليه فإن عناصر واركاز جرم الشروع بالقتل متوفره في الافعال التي اقدم عليها المتهم
 . وعليه فإن محكمة الجنايات الكبرى تكون قد جانببت الصواب في تطبيق القانون على افعال
المتهم تطبيقاً صحيحاً وفي وزن البينة وجاء قرارها مشوباً بقصور التعليل والتسبيب , الامر الذي

يقتضي معه نقض القرار المميز واعادة الاوراق لمحكمة الجنايات الكبرى للسير بالدعوى
وفق ما بيناه ومن ثم اصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢١/٩/٢٠٠٠ م

القاضي المنرئس



عضو



عضو

الزامل موعه

عضو



عضو

الالامش

رئيس الديوان



دقق / أ. ن.

